مصادر تمويل خطط التنمية الاقتصادية وآثارها على الاقتصاد المصري منذ عام 2000

أ. نيفين حسن أنور مختار[*]

أ.د. محمد يونس[**] **أ.د. سالي فريد**[***]

• **مُلخص:**

يتمثل الهدف الرئيسي من تلك الدراسة في التعرف على مصادر تمويل خطط التنمية الاقتصادية وآثارها على الاقتصاد المصري منذ عام 2000؛ وتتبع أهمية الدراسة من الأهمية الكبيرة لعملية التنمية الاقتصادية للدول الأفريقية بوجه عام، ولمصر بوجه خاص؛ حيث تُعد مصر ثالث أكبر دولة من حيث عدد السكان في القارة الأفريقية، كما أنها الدولة الأكبر من بين دول شمال أفريقيا والدول العربية؛ وبالتالي يُعد تحسين متوسط دخل الفرد ورفاهيته في مصر أمرًا هامًّا، وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى إطار عام للدراسة، يليه كل من مفهوم عملية تمويل التنمية الاقتصادية، والمصادر الداخلية والخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية، ثم تطور مؤشرات تمويل عملية التنمية الاقتصادية، وأخيرًا عرض نقاط القوة والضعف والتهديدات والفرص لتمويل التنمية الاقتصادية في مصر، وقد استخدمت الدراسة تحليل SWOT؛ للتعرف على آثار عملية تمويل خطط التنمية الاقتصادية في مصر على الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، المصادر الداخلية والخارجية، الادخار، الضرائب، المساعدات التنموية

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة الأزهر

(***) أستاذ الاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

Sources of Financing Economic Development Plans and Their Effects on the Egyptian Economy Since 2000

Nevin Hassan Mukhtar

Prof. Dr. Muhammad Younis **Prof. Dr. Saly Farid**

- **Abstract:**

The main objective of this study is to identify the sources of financing economic development plans and their effects on the Egyptian economy since 2000. The importance of the study comes from the great importance of the economic development process for African countries in general, and for Egypt in particular. Egypt is the third largest country in terms of population on the African continent, and it is also the largest country among North African and Arab countries. Therefore, improving the average per capita income and well-being in Egypt is an important matter. This study was divided into a general framework, followed by the concept of the economic development financing process, internal and external sources of economic development financing, then the development of indicators for financing the economic development, and finally the strengths, Weaknesses, threats, and opportunities for financing economic development in Egypt. The study used SWOT analysis; To identify the effects of financing economic development plans in Egypt on the economy.

Keywords: Economic Development, Internal and External Financing Sources, Saving, Taxes, Development Aids, Borrowing from Abroad

- **مُقدمّة**

لقد برز الحديث عن موضوع التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن لا يـزال هـذا الموضـوع يحظـى باهتمـام كبيـر فـي البحـوث والدراسـات الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية. ولا يُمكن اعتبار عملية التنمية الاقتصادية أمرًا بسيطًا أو سهلًا أو يحدث بشكل تلقائي؛ إذ أن عمليـة التنميـة الاقتصـادية تتطلـب وقتًـا طـويلًا نسـبيًا، فضـلًا عن أنـه لا يُمكن الاعتماد فقط علـى الأسس الماديـة لإتمام هذه العمليـة، ولكن لابد من الأخذ في الاعتبار الموارد الاقتصادية المُتاحة للدولة.

تنبغـي الإشـارة إلـى مجموعـة مـن الأمـور الهامّـة التـي تتعلـق بعمليـة التنميـة الاقتصادية، أولها: أن الإنسان هو المسئول عن صنع وتخطيط التنمية، كما أنه هو المستفيد الأساسي منها. وثانيها: أن عملية التنمية الاقتصادية تخص بالأساس الدول الناميـة ولا تخص بـأي حـال من الأحوال الدول المتقدمـة؛ إذ أن الأخيرة قامت بالفعل بتحقيق هذه العملية منذ فترات زمنية طويلة. وثالثها: أن التنمية الاقتصادية لابد وأن تأتي في إطار تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، ورابعها: أن التنمية الاقتصادية تضمن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخول بين طبقات المجتمع، وأيضًا الاهتمام بالبيئة.

تتعدد مصـادر تمويل عمليـة التنميـة الاقتصـادية بين محليـة وأجنبيـة، بـالطبع لكل واحدة منها ما يُميزها، وأيضًا لها من السلبيات ما يُعيبها، ولكن يتوقف اختيار الدولة لمصدر تمويل دون الآخر على ظروف وأوضاع كل دولة.

أهميّة الدراسة

تنبـع أهميـة الدراسـة من الأهميـة الكبيرة لعمليـة التنميـة الاقتصـادية للـدول الأفريقيـة بوجـه عـام، ولمصـر بوجـه خـاص؛ حيث تُعد مصـر ثالث أكبـر دولـة من حيث عدد السكان فـي القارة الأفريقية، كما أنها الدولـة الأكبر من بين دول شمال أفريقيا والدول العربية؛ وبالتالي يُعد تحسين متوسط دخل الفرد ورفاهيته في مصر أمرًا هامًا.

وبصفة عامة فإن مصر لا تختلف كثيرًا عن باقي الدول النامية التي تُعاني من فجوات تمويلية واضحة ناتجة عن التفاوت بين حجم الادخار المحلي وحجم الاستثمارات المطلوبة خاصةً مع اتساع اهتمامات التنمية والتغيرات الدولية التي تحتم تقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ومن هنا يبرز الدور الأساسي للنظام المالي في تعبئة المدخرات، وتوفير الموارد المالية اللازمة لإحداث عملية التنمية الاقتصادية.

إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة في أنه على الرغم من اعتماد مصر على مصادر تمويل متعددة سواء كانت داخلية أو خارجية إلا أن الاعتماد الكثيف على مصادر التمويل الخارجية عن طريق الاقتراض سوف ينعكس على الأداء الاقتصادي؛ نتيجة ارتفاع تكلفة هذه القروض، ورغم التطورات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية الهائلة؛ فإن مصر مازالت تُعاني مجموعة مشكلات على رأسها كيفية تدبير الموارد اللازمة لتمويل التنمية، وكيفية تطوير أدوات جديدة ومبتكرة تنقلها من مرحلة المعونات والمنح إلى مرحلة الاقتراض ثم إلى مرحلة التمكين الذاتي لجميع مواطنيها، فالطفرة الكبيرة في الاقتراض من الخارج، والتي انتهجتها مصر، لم ينتج عنها تنمية حقيقية بل انتجت المزيد من المشاكل والتحديات.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على الآثار الاقتصادية للاعتماد على مصادر تمويل خطط التنمية الاقتصادية في مصر منذ عام 2000، بالإضافة إلى التعرف على تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لمصادر تمويل خطط التنمية.

تساؤلات الدراسة

1. ما هي مصادر تمويل خطط التنمية الاقتصادية؟
2. إلى أي مدى تعتمد مصر على مصادر متعددة لتمويل خطط التنمية الاقتصادية؟

3. هل يُمكن الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية فقط لتمويل عملية التنمية الاقتصادية في مصر؟
4. ما هي نسبة مُساهمة مصادر التمويل الخارجية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية في مصر؟
5. ما هي نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لمصادر تمويل خطط التنمية في مصر؟

الإطار الزماني والمكاني للدراسة

أ- الإطار المكاني:

لقد قامت الدراسة بالتركيز على دراسة مصر؛ فبالنسبة لمصر، تُعد أكبر دولة قد لجأت إلى الدين الخارجي منذ عام 2014 في القارة الأفريقية؛ لتمويل عملية وخطط التنمية؛ حيث بلغ حجم الدين الخارجي المصري 134.8 مليار دولار بنهاية الربع الأول من عام 2021، أي أنه تضاعف خلال الفترة (2014 – 2021) بأكثر من 200%.

بالإضافة إلى أن مصر استطاعت تحقيق تقدمًا فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أن رؤية مصر 2030 تستند على مبادئ التنمية المستدامة الشاملة، والتنمية الإقليمية المتوازنة، كما تعكس رؤية مصر 2030 الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي.

ب- الإطار الزماني:

لقد تم اختيار عام 2000 لتبدأ به الدراسة كإطارًا زمنيًّا؛ ويعزي ذلك إلى أن عام 2000 قد شهد بداية الاتفاق على الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة بين 189 دولة منهم مصر.

فروض الدراسة

يتمثل الفرض الرئيسي للدراسة فيما يلي:

"إن الاعتماد على مصادر التمويل المتعددة يُساهم في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية، وله آثاره على الاقتصاد المصري".

منهج الدراسة

لتحقيق الهدف الرئيسي من الدراسة، والذي يتمثل في التعرف على الآثار الاقتصادية للاعتماد على مصادر تمويل خطط التنمية الاقتصادية في مصر، وذلك من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات التي ترتبط بعملية التنمية وخطط تمويليها في مصر، وذلك عن طريق الاعتماد على بيانات بعض المصادر المحلية والدولية للدولتين، وكذلك الاعتماد على أداة التحليل البيئي الرباعي SWOT Analysis؛ لتحديد الفرص ونقاط القوة والضعف والتهديدات التي التحديات الخاصة بمصادر التمويل المختلفة.

أولًا: مفهوم تمويل التنمية

يوجد اثنان من المعاني لمصطلح "تمويل التنمية"، أحدهما نقدي، والآخر حقيقي، وفيما يلي إيضاح لكل واحد منهم على حدة[1]:

- **معنى نقدي:** ويُقصد به المصادر التي تُمكن الدولة من تحصيل الموارد النقدية التي يُمكن من خلالها الحصول على السلع والخدمات المختلفة.
- **معنى حقيقي:** ويُقصد به السلع والخدمات والمواد اللازمة لتكوين رؤوس أموال جديدة، وبناء طاقات إنتاجية.

ثانيًا: مصادر تمويل التنمية المحلية الداخلية

تتعدد مصادر تمويل التنمية المحلية، ولكن يجب التنويه هنا إلى أن لكل مصدر من هذه المصادر من المزايا والعيوب، ولكن لجوء الدولة لأي مصدر منهم يكون وفقًا لاعتبارات عديدة منها سهولة الحصول على التمويل وتكلفته بالنسبة لها، وبالطبع يختلف تكاليف كل مصدر من المصادر من دولة لأخرى، ويُمكن توضيح أهم هذه المصادر على النحو التالي[2]:

1- جوهرة زازة: الاعتماد على مصادر التمويل المحلي لتحقيق التنمية الاقتصادية: عرض تجربة الهند، **مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية** (الجزائر: جامعة طاهري محمد بشار- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018)، ص 3

2- عبد اللطيف مصيطفى: تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية: دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008)، ص 80

أ- الادخار:

يُقصد بالادخار هنا الادخار الاختياري، والذي يُمكن تعريفه على أنه: "ذلك الذي يقبل عليه الأفراد والمشروعات اختيارًا وطواعية.

ب- الضرائب:

يُمكن أن تلعب الضريبة دورًا أساسيًّا في عملية تمويل التنمية الاقتصادية؛ حيث يُمكن الإنفاق من خلالها على الخدمات الاجتماعية والاستثمارات العامّة للدولة، كما تلعب الضريبة دورًا أساسيًّا فيما يتعلق بتخصيص الموارد الاقتصادية، وإعادة توزيع الدخول بين فئات المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية [1].

ج- التمويل المصرفي:

يُقصد بالتمويل المصرفي التمويل الذي يكون من خلال القطاع المصرفي داخل الدولة، وتُعد البنوك أهم المؤسسات المالية التي تقوم بتوفير الحاجات المالية المطلوبة من قِبل قطاع الأعمال؛ إذ تقوم البنوك والمصارف بعمليات الإقراض سواء من خلال خصم الأوراق التجارية أو من خلال فتح الاعتمادات المستندية، أو من خلال السحب على المكشوف، بالإضافة إلى أن البنوك تقوم بتمويل عمليات الاستيراد والتصدير؛ والتي تُساهم في توفير حاجات الدولة من السلع والمواد الخام الأولية، والسلع الرأسمالية اللازمة للعمليات الإنتاجية. وذلك فضلًا عن قيام البنوك نفسها بالاستثمار في الأسهم والسندات الخاصة بالشركات؛ وبالتالي فهي تُساهم في نمو الشركات وتوسيع أعمالها، وإنشاء المشروعات والأعمال التجارية الجديدة؛ ومن ثم فهي تُساهم بشكلٍ أساسي في عملية التنمية الاقتصادية[2].

1- زينة عبلة: "**التحديات التي تواجه فعالية تمويل التنمية": ما دور كمنظمات المجتمع المدني في البلدان العربية؟**" (بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2017)، ص 25

2- جمعون نوال: "**دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية**" (**الجزائر**: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005)، ص ص 42- 43.

د- التمويل بالتضخم:

تستخدم السلطات العامّة هذا الأسلوب عندما تريد الحصول على تمويل إضافي، وفي حالة أن تعجز المصادر الاعتيادية مثل الضرائب من تمويل جانب النفقات العامة، ويتلخص هذا الأسلوب في الاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة. ويُقصد بالتمويل التضخمي أنه: "وسيلة لتحويل الموارد من الاستهلاك الجاري إلى التكوين الرأسمالي وذلك عن طريق خلق نقود أو ائتمان بسد الفجوة التي تظهر في تمويل خطة التنمية الاقتصادية وفي الميزانية الرأسمالية للحكومة"[1].

هـ- التمويل بالعجز:

تلجأ الحكومات إلى الاقتراض الداخلي أو ما يُسمى بالتمويل بالعجز؛ لسد النفقات العامة التي تعجز المصادر العادية للإيرادات مثل الضرائب من سدها، ولا يؤثر هذا النوع على الثروة القومية سواء بالزيادة أو النقصان، كما أن سداد أقساط هذه القروض يعمل على إعادة توزيع جزء من الثروة القومية لصالح الأفراد. بالإضافة إلى أن اللجوء للاقتراض الداخلي سواء في صورة أذون خزانة أو سندات حكومية لا يؤدي إلى التأثير على سعر الصرف أو ميزان المدفوعات؛ وذلك عكس الاقتراض الخارجي تمامًا. كما يتميز هذا المصدر بأنه لا يوجد به أي تدخل من جانب دول أجنبية أو مؤسسات دولية في الشئون الداخلية للبلاد[2].

ثالثًا: مصادر التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية

يُعد اعتماد الدول على المصادر الداخلية هو الأساس في عملية تمويل التنمية الاقتصادية؛ حيث تلعب هذه المصادر دورًا هامًا في ترشيد الاستهلاك، وتكوين فائض رأسمالي دون الاضطرار إلى أن يكون هناك تبعية للخارج. ولكن على الرغم من ذلك، لمصادر التمويل الخارجي أهمية كبيرة؛ إذ أنها تُعد البديل الوحيد أمام الدول في حالة

1- عبد اللطيف مصيطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص 84.

2- علي لطفي: "**اقتصاديات المالية العامة**" (القاهرة: مكتبة جامعة عين شمس، 2003)، ص ص109- 110.

عدم كفاية التمويل الداخلي. ولكن تنبغي الإشارة هنا إلى أنه ليست كل مصادر التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية لها نفس الأضرار؛ والأهم من ذلك هو الأخذ في الاعتبار أن أكثر هذه المصادر ضررًا للدول النامية هو الاقتراض من الخارج، أمّا فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتصدير فهي مصادر حميدة بالنسبة للدول؛ وبناءً على ذلك سيتم تقسيم هذا المطلب على النحو التالي:

أ- جذب الاستثمارات الخارجية:

تُعد الاستثمارات الأجنبية أحد أهم مصادر التمويل التي تقوم الدول النامية باللجوء إليها؛ لتغطية العجز في المدخرات المحلية الذي تُعاني منه معظم الدول النامية إن لم تكن كلها، وقد ساعد الاستثمار الأجنبي الدول الصناعية والكثير من الدول النامية أيضًا على تنمية وتشجيع حركة التصنيع [1]. وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين هما[2]؛ استثمار أجنبي مباشر، والذي يتمثل في الاستثمارات التي يملكها ويقوم بإدارتها الأجانب، سواء كان هؤلاء الأجانب يملكون تلك الاستثمارات بشكل كامل أو بشكل جزئي. واستثمار أجنبي غير مباشر، والذي يأخذ هذا شكل اكتتاب في سندات حكومية أو شكل قروض دون أن يكون هناك حق للإدارة لمالكها. وغالبًا ما تقوم الحكومات أو الشركات المُصدرة لهذا النوع من التمويل إلى الدول التي تمتلك أسواق مالية متطورة نسبيًا.

ب- الاقتراض الخارجي:

يأتي لجوء الدول إلى الاستدانة من الخارج من فكرة أن هناك بعض الدول تستطيع تحقيق فوائض مالية في حين لا تستطيع دول أخرى تكوين هذه الفوائض؛ ومن ثم فهي لديها احتياجات مالية. ومن الناحية النظرية يُمكّن الدين الخارجي الدول المتقدمة من استثمار فوائضها المالية، وفي نفس الوقت من المُفترض أن يؤدي إلى تعزيز عملية للتنمية الاقتصادية في الدول النامية؛ إلا أن ذلك بالنسبة للدول النامية لا يتحقق إلى

1- عبد اللطيف مصيطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص 97

2- **المرجع السابق**، ص 98

درجة كبيرة؛ إذ تذهب هذه الأموال في اتجاهات استهلاكية أكثر من كونها تذهب إلى اتجاهات إنتاجية[1].

ج- الصادرات:

تحتل العلاقة بين التجارة الخارجية من ناحية والتنمية الاقتصادية من ناحية أخرى مكانة مرموقة داخل الفكر الاقتصادي، وتتبع هذه الأهمية من أن التجارة الخارجية هي أحد أهم مصادر النقد الأجنبي للدول، والتي تُساعد على تحقيق الاستثمارات الخاصة بخطط التنمية الاقتصادية؛ بهدف توسيع القدرة الإنتاجية للاقتصاد، فضلًا عن إمكانية الوفاء بالتزامات الديون الأجنبية؛ ومن ثم تُعد الصادرات أهم الوسائل التي تؤدي لزيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، وتحسين معدل التبادل الدولي[2].

تقوم صادرات الدول النامية على المواد الأولية الزراعية أو المعدنية، وفي نفس الوقت تعتمد هذه الدول على استيراد احتياجاتها من السلع الأساسية والضرورية، والمعدات والآلات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية. ورغم أن هناك بعض الدول النامية التي استطاعت أن تقوم بإنتاج بعض السلع الاستثمارية إلا أن هذا الإنتاج غير كافي لتلبية احتياجات هذه الدول[3].

رابعًا: تطور مؤشرات تمويل التنمية من خلال المصادر المحلية بمصر

يتناول هذا الجزء كافة المصادر المحليّة لتمويل التنمية في مصر خلال الفترة (2000- 2020)، وذلك على النحو التالي:

أ- مؤشرات الادخار:

1- Tarek Ben Ali & Tarek Sadraoui: "External Debt and Financing of Economic Development: Evidence from North African Countries", **Journal of North African Research in Business** (N.C: IBIMA Publishing, Vol. 2013, 2013), pp. 1-2

2- سحنون محمد: "**دور التجارة الخارجية في تمويل التنمية الاقتصادية**" (الجزائر: جامعة قسنطينة، المجلد 1، العدد 2، د.ت)، ص 11

3- **المرجع السابق**، ص 12

- نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي:

تُعد نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الدالة على تقييم متغير الادخار في أي دولة؛ إذ يتفادى هذا المؤشر إشكاليات القيم المُطلقة التي يُمكن الوقوع فيها إذا ما تم الاعتماد على الأرقام الواردة بالجدول السابق، ويوضح الشكل التالي تطور نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي المصري خلال الفترة (2000- 2020).

شكل (1)

تطور نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي المصري خلال الفترة (2000 -2020)

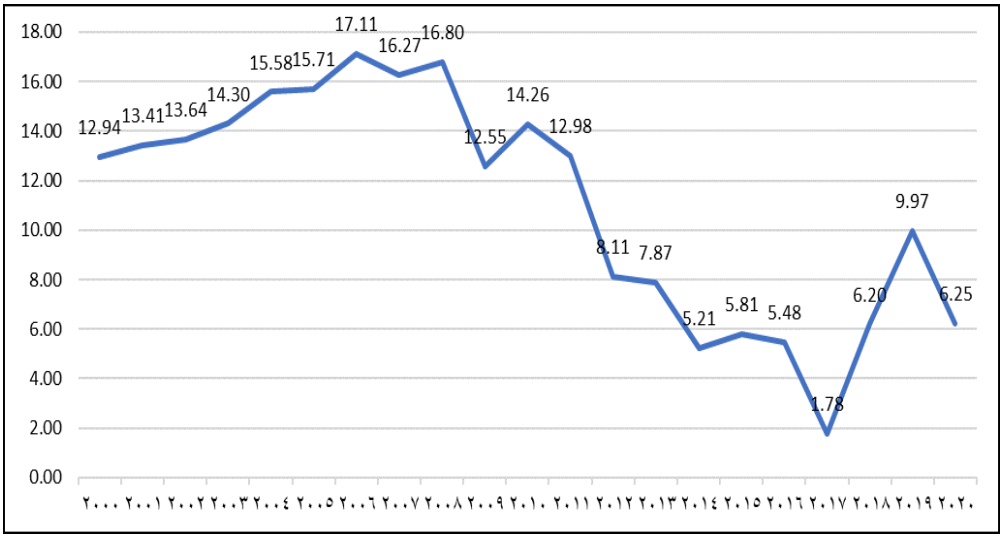

Source: World bank Database
https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep?view=chart

يتضح من الشكل السابق انخفاض نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي المصري خلال الفترة (2000- 2020)، وذلك على الرغم من ارتفاع حجم المدخرات المحلية والوطنية كما تمت الإشارة في الجدول السابق؛ إذ انخفضت هذه النسبة من 12.94% عام 2000 حتى بلغت 6.25% فقط عام 2020؛ ويرجع ذلك إلى أمرين؛ أولهما: أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي في مصر كانت أكبر من زيادة

نسبة الادخار المحلي في مصر خلال تلك الفترة، وثانيهما: أن مصر خلال تلك الفترة قد شهدت ارتفاعًا في معدلات الفقر؛ حيث بلغت نسبة الفقر في مصر 29.1% عام 2020 مُقارنةً بـ 16.7% عام 2001، كما يُلاحظ من خلال الرسم البياني السابق أن أقل نسبة للادخار المحلي من الناتج كانت عام 2017؛ ويرجع ذلك بشكلٍ رئيسي إلى ارتفاع معدلات التضخم التي شهدتها مصر خلال هذا العام؛ نتيجة تعويم سعر صرف الجنيه المصري في نوفمبر 2016.

ب- مؤشرات الضرائب

تحاول الدولة المصرية منذ إتباع برامج الإصلاح الاقتصادي في عهد الرئيس السيسي إلى تعظيم مواردها الاقتصادية؛ وذلك من خلال إجراء العديد من الإصلاحات التي يُمكنها أن تُزيد من الحصيلة الضريبية وتُحسن كفاءة عملية تحصيل الضرائب، وتتمثل أهم هذه الإصلاحات في تبسيط الإجراءات على العاملين بمصلحة الضرائب وعلى الممولين أيضًا، وتوفير أحدث التكنولوجيات فيما يتعلق بجمع وتحصيل الضرائب. وقد اعتمدت مصر على مجموعة من الخطوات وهي: توحيد وتحديث الهيكل التنظيمي الخاص بمصلحة الضرائب، وتحسين بيئة العمل، وزيادة رضا العاملين، بالإضافة إلى محاولة ضبط السوق غير الرسمية، وأيضًا نشر الوعي المجتمعي فيما يتعلق بالضرائب وأهميتها في بناء الاقتصاد القومي، وفيما يلي تطور لأهم المؤشرات المتعلقة بالضرائب في مصر ومدى أهميتها.

- تطور حجم الإيرادات الضريبية:

يُمكن الاعتماد على حجم الإيرادات الضريبية كأحد لمتغيرات المبدئية التي يُمكن من خلالها تقييم حالة ارتفاع أو انخفاض حجم الضرائب بوجهٍ عام، ولكن على الرغم من أهمية هذا المؤشر إلا أنه لا يُمكن الاعتماد عليه وحده دون الاعتماد على مؤشرات ضريبية أخرى، ويوضح الشكل التالي تطور حجم الإيرادات الضريبية في مصر خلال الفترة (2000- 2019).

شكل (2)

تطور حجم الإيرادات الضريبية في مصر خلال الفترة (2000– 2019)

(القيم بالمليار دولار أمريكي)

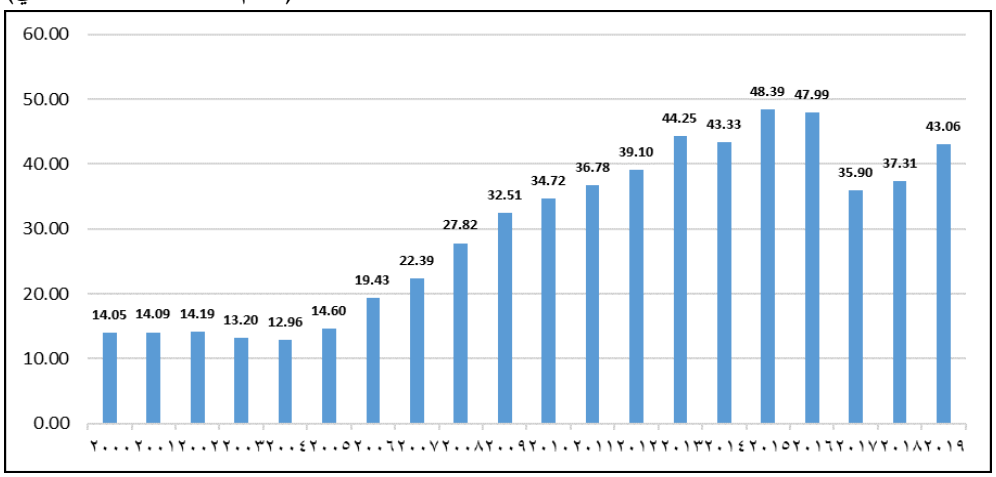

Source: https://countryeconomy.com/taxes/tax-revenue/egypt

يتضح من الشكل السابق ارتفاع حجم الإيرادات الضريبية في مصر خلال الفترة (2000– 2015)؛ إذ ارتفع حجم الإيرادات الضريبية من 14.05 مليار دولار عام 2000 إلى 48.39 مليار دولار عام 2015، ولكن بعد عام 2015 قد شهدت الإيرادات الضريبية تراجعًا حتى بلغت 43.06 مليار دولار أمريكي عام 2019، ولكن تنبغي الإشارة هنا إلى أن تراجع الإيرادات الضريبية هنا بعد عام 2016 لا يعني على الإطلاق تراجع حجم هذه الإيرادات في الواقع؛ إذ أن الإيرادات الضريبية إذا ما تم تقييمها بالجنيه المصري؛ يُمكن القول أنها شهدت تطورًا إيجابيًّا، ولكن بسبب انخفاض قيمة الجنيه أمام العملات الأجنبية؛ فقد ظهر هذا التراجع.

– نسبة الحصيلة الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي:

يُعد مؤشر نسبة الحصيلة الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي أكثر واقعية في تقييم الحصيلة الضريبية من مؤشر حجم الإيرادات الضريبية؛ إذ أنه يُمكن التعرف على تطور نسب الضرائب مُقارنةً بنسب تطور الناتج المحلي الإجمالي، وهل زيادة الضرائب كانت أكبر من زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، أم أن زيادة الناتج كانت أكبر من

زيادة حجم الضرائب. ويوضح الشكل التالي تطور نسبة الحصيلة الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (2000– 2019).

شكل (3)

تطور نسبة الحصيلة الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي المصري خلال الفترة (2000– 2019)

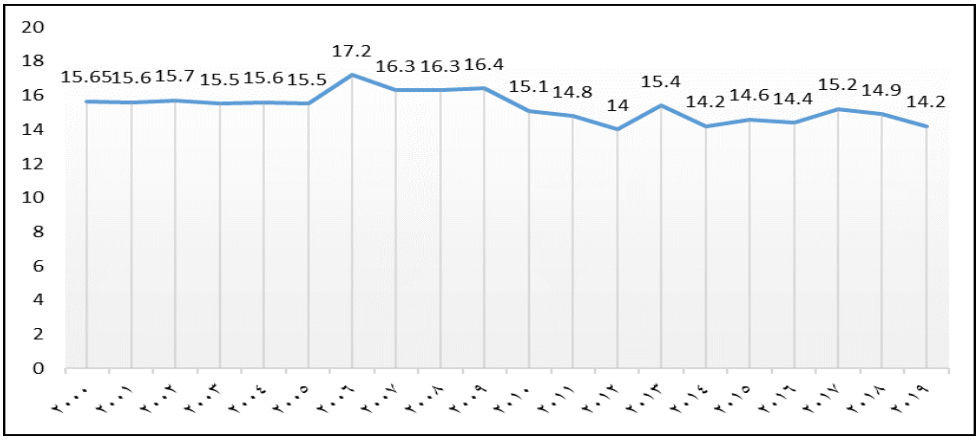

Source: https://countryeconomy.com/taxes/tax-revenue/egypt

يتضح من الشكل السابق أن نسبة الحصيلة الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي المصري خلال الفترة (2000 – 2019) لم تشهد تغيرات جوهرية واضحة؛ إذ انخفضت هذه النسبة من 15.65% عام 2000 إلى 14.2% عام 2019. وهنا تنبغي الإشارة إلى عدة عوامل هامّة ربما تكون السبب في ذلك، أولها: أن إحداث تغيرات كبيرة في الضرائب وتشريعاتها أمرًا ليس سهلًا على الإطلاق؛ إذ يتطلب إجراء أي تعديلات اللجوء للسلطات التشريعية، كما أن وجود تعديلات ضريبية يجعل هناك حالة كبيرة من الجدال؛ لذلك لا يُفضل صانعي القرار اللجوء للضرائب باعتبارها أداة للسياسة المالية قدر اللجوء لأداة الإنفاق الحكومي باعتبارها الأداة الأخرى للسياسة المالية، هذا أولًا. وثانيًا تنبغي الإشارة إلى أن ذلك يعني أن مشكلات التحصيل الضريبي ومكافحة عمليات الهرب الضريبي وتحسين الإدارة الضريبية والعمل المؤسسي فيما يتعلق بتحصيل الضرائب لا يزال يتطلب المزيد من جهود الحكومة المصرية؛ حتى تُشارك الضرائب بشكل أفضل كمصدر لعملية تمويل التنمية الاقتصادية.

ج- التمويل بالتضخم

يُمثل التمويل بالتضخم أحد مصادر التمويل الداخلية للحكومات؛ ولكن غالبًا لا يتم اللجوء لهذا المصدر إلا في الظروف الطارئة، كما لا يُمكن الاعتماد عليه بشكلٍ كبير في الأوقات العادية؛ إذ أن هذا المصدر يُصاحبه حدوث حالة من التضخم، ويُمكن توضيح أهم المؤشرات الخاصة بالتمويل بالتضخم من خلال ما يلي:

- حجم المعروض النقدي:

دائمًا ما يُراقب العاملون بالأسواق المالية وصانعي القرار والمحللين الاقتصاديين حجم المعروض النقدي، والتطورات التي تحدث به دائمًا؛ إذ أن زيادة حجم المعروض النقدي تعني بالطبع زيادة حجم الأموال في أسواق السلع؛ مما يترتب عليه حدوث تضخم، ويوضح الشكل التالي تطور حجم المعروض النقدي في مصر خلال الفترة (2000- 2020).

شكل (4)

تطور حجم المعروض النقدي في مصر خلال الفترة (2000- 2020)

(القيم بالتريليون جنيه مصري)

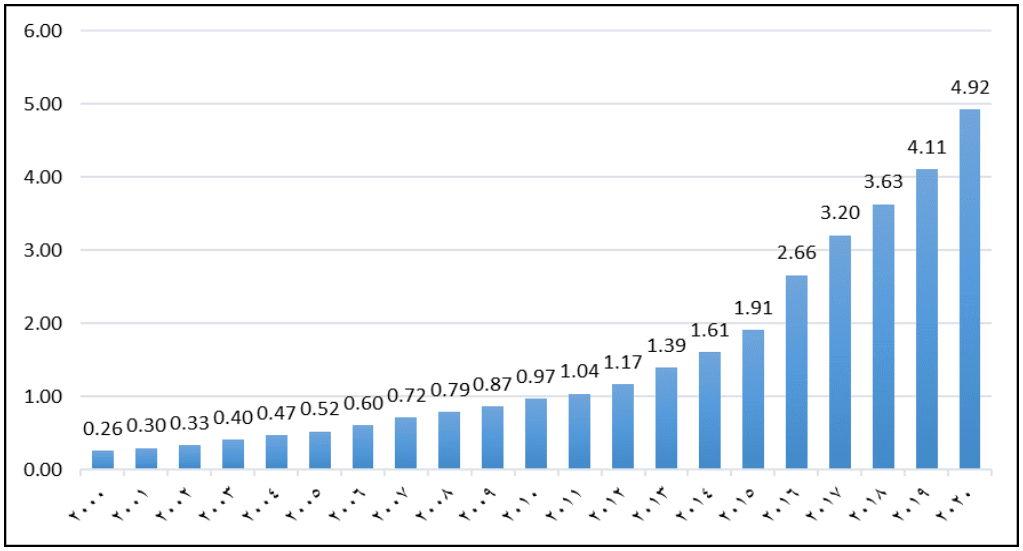

Source: World bank Database
https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep?view=chart

يتضح من الشكل السابق ارتفاع حجم المعروض النقدي في مصر خلال الفترة (2000– 2020)؛ إذ ارتفع حجم المعروض النقدي من 260 مليار جنيه مصري عام 2000 إلى 4.92 ترليون جنيه مصري عام 2020، وهنا تنبغي الإشارة إلى أن زيادة حجم المعروض النقدي يحدث في جميع دول العالم؛ وذلك بسبب زيادة تطورات النشاط الاقتصادي بشكلٍ جيد؛ ومن ثم فالأمر ليس له دلالات سلبية بصورة دائمة، ولكن يجب الحظر من تطور المعروض النقدي خاصة في حالة قيام الدول بإصدار نقود جديدة؛ كي تغطي عجز الموازنة العامة لديها، كما يجب أيضًا أن يتطور حجم المعروض النقدي بنسب معقولة.

د– التمويل بالعجز

يُمثل التمويل بالعجز أحد أهم مصادر تمويل التنمية خاصةً للدول النامية؛ ومصر تعتمد على تمويل عملية التنمية الاقتصادية من خلال السماح بحدوث عجز في الموازنة العامة بدرجة كبيرة، وهنا تقوم الحكومة بتلبية احتياجاتها المالية عن طريق إصدار أذون خزانة وسندات حكومية يقوم البنك المركزي المصري بإصدارها نيابةً عن وزارة المالية المصرية، ويُمكن توضيح أهم المؤشرات المتعلقة بالتمويل بالعجز على النحو التالي:

– تطور نسبة العجز والفائض في الموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي:

لا يُمكن الاعتماد فقط عند تقييم أداء الحكومة فيما يتعلق بالعجز المالي على حجم العجز أو الفائض؛ إذ ربما ينخفض حجم العجز في الموازنة العامّة، ولكن تكون نسبة هذا العجز من الناتج قد ارتفعت، والعكس صحيح. ويوضح الشكل التالي تطور نسبة العجز أو الفائض في الموازنة العامة المصرية خلال الفترة (2000– 2020).

شكل (5)

تطور نسبة العجز والفائض في الموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000 –2020)

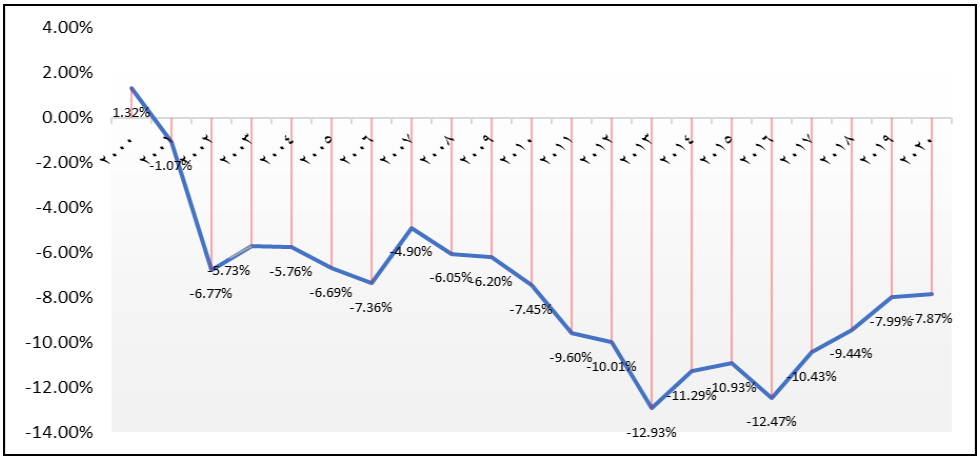

Source: https://countryeconomy.com/countries/egypt

يتضح من الشكل السابق ارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (2000– 2013)؛ فبعد أن شهدت الموازنة فائضًا نسبته 1.32% عام 2000 قد شهدت عجزًا نسبته 12.93% عام 2013؛ ويرجع تزايد عجز الموازنة بصورة واضحة خلال الفترة (2010– 2013) إلى الأحداث السياسية التي مرت بها مصر خلال تلك الفترة. ولكن بدأت نسبة عجز الموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي مرة أخرى في الانخفاض لتصبح 7.87% عام 2020؛ ويرجع ذلك التحسن إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها مصر منذ عام 2016، والتي تمثلت في رفع الدعم تدريجيًّا، وتحرير سعر الصرف.

خامسًا: تطور مؤشرات تمويل التنمية من خلال المصادر الخارجية بمصر

أ– تحليل الاقتراض الخارجي لمصر

يتناول هذا الجزء تطور مجموعة من المؤشرات الهامّة الخاصة بالاقتراض الخارجي لمصر خلال الفترة (2000– 2020)، وقد تم تقسيم هذه المؤشرات إلى جزأين أساسيين هما على النحو التالي:

- تطور حجم الاقتراض الخارجي(*)[1]:

تتطرق هذه النقطة إلى عرض تطور حجم الاقتراض الخارجي خلال فترة الدراسة، ويُلاحظ أن حجم الاقتراض الخارجي المصري قد تطور بصورة كبيرة خلال فترة الدراسة، وتحديدًا منذ عام 2011. ويوضح الشكل التالي تطور حجم الاقتراض الخارجي لمصر خلال الفترة (2000- 2020).

شكل (6)

تطور حجم الاقتراض الخارجي المصري خلال الفترة (2000- 2020)

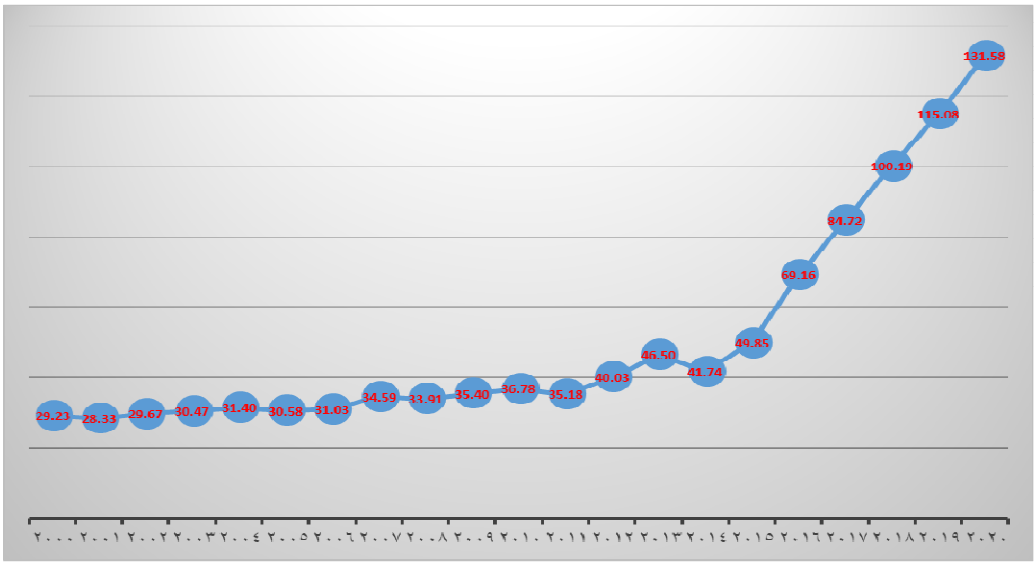

Source: World bank Database
https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep?view=chart

يتضح من الشكل السابق ارتفاع حجم الدين الخارجي المصري خلال مُجمل الفترة (2000- 2020)؛ حيث بلغ حجم الدين الخارجي المصري 131.58 مليار دولار عام 2020 مُقارنةً بـ 29.23 مليار دولار فقط عام 2000، ولكن تنبغي الإشارة إلى أن حجم الدين كان مستقرًا نسبيًا خلال الفترة (2000- 2014)، ولكن مع بداية عام

1 * يُقصد هنا بالاقتراض الخارجي إجمالي الدين الخارجي والذي يتم تعريفه على أنه "الديون المستحقة لغير المقيمين والتي يتم سدادها بالعملات أو السلع أو الخدمات، وهو عبارة عن مجموع الديون طويلة الأجل العامة والمضمونة من الحكومة والخاصة غير المضمونة، بالإضافة إلى استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي".

2015 بدأ الدين يشهد ارتفاعات واضحة؛ حيث بلغ حجم الدين الخارجي 49.85 مليار دولار في هذا العام، واستمر في الارتفاع حتى بلغ 131.58 مليار دولار عام 2020؛ ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى مجموعة من العوامل الهامّة؛ أولها: فترة عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها مصر جراء أحداث يناير 2011 وتعطل عجلة الإنتاج خلال هذه الفترة، والتي ساهمت في زيادة حجم الدين مستقبلًا، وثانيها: تطلعات القيادة السياسية برئاسة عبد الفتاح السيسي إلى تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية، وضرورة اللجوء للخارج لسد الفجوة الناتجة عن عدم كفاية المدخرات المحلية[1]، فضلًا عن قيام مصر في ظل قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي بإنجاز الكثير من المشروعات القومية والتي تتطلب معها الأمر ارتفاع حجم الاقتراض الخارجي.

ب-المساعدات التنموية الخارجية لمصر

لقد تلقت الحكومة المصرية عشرات المليارات من الدولارات من المساعدات الخارجية الرسمية سواء من جانب المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، أو من خلال دول مانحة أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي، وعلى سبيل المثال قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للحكومة المصرية حوالي 28.6 مليار دولار خلال الفترة (1975-2009)، ولكن تنبغي الإشارة إلى أنه بعد عام 2017 بدأت المساعدات الإنمائية الرسمية الصافية في الانخفاض؛ حيث انخفضت بأكثر من 3% للدول النامية، و4% للدول الأفريقية؛ وهو ما يُشير إلى انخفاض تلك المساعدات لمصر خلال المستقبل القريب على الأقل خاصةً في ظل الأوضاع التي يشهدها الاقتصاد العالمي منذ جائحة كورونا عام 2020[2]. ويوضح الجدول التالي مجموعة من المؤشرات الخاصة بالمساعدات الرسمية التنموية لمصر خلال الفترة (2000- 2020)

1- السيد أحمد صادق إسماعيل: "أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1990 – 2018)"، **مجلة البحوث المالية والتجارية** (بورسعيد: كلية التجارة – جامعة بورسعيد، المجلد 22، العدد 2، 2021)، ص 58

2- Rasha M. Elakkad & Asmaa M. Hussein: "The Effect of Official Development Assistance on Domestic Savings and Economic Growth in Egypt", **International Journal of Economics and Finance** (Vancouver: Canadian Center of Science and Education, Vol. 13, No.12, 2021), p. 35

جدول (1)

تطور أهم المؤشرات الخاصة بالمساعدات التنموية لمصر خلال الفترة (2000– 2020)

السنة	صافي مساعدات التنمية الرسمية المستقبلة للفرد بالدولار	صافي مساعدات التنمية الرسمية المستقبلة بالمليار دولار	صافي المساعدات الرسمية المستقبلة كنسبة من الناتج القومي الإجمالي	صافي المساعدات الرسمية المستقبلة كنسبة من التكوين الرأسمالي
2000	19.92	1.37	1.37	7.02
2001	18.54	1.30	1.33	7.37
2002	18.31	1.31	1.54	8.54
2003	13.97	1.02	1.27	7.50
2004	20.26	1.50	1.91	11.26
2005	13.85	1.05	1.17	6.50
2006	11.82	0.91	0.84	4.52
2007	14.56	1.14	0.87	4.19
2008	21.20	1.69	1.03	4.63
2009	12.11	0.98	0.52	2.71
2010	7.24	0.60	0.28	1.40
2011	5.01	0.42	0.18	1.05
2012	20.98	1.81	0.67	4.05
2013	62.36	5.51	1.96	13.45
2014	39.12	3.54	1.19	8.48
2015	27.30	2.52	0.78	5.36
2016	25.81	2.44	0.74	4.87
2017	0.34	0.03	0.01	0.09
2018	21.14	2.08	0.85	5.00
2019	17.02	1.71	0.59	3.10
2020	15.28	1.56	0.44	3.10

Source: World Bank Database, Egypt Indicators
https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep?view=chart

يتضح من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق أن هناك تذبذبات كبيرة فيما يتعلق صافي مساعدات التنمية الرسمية المستقبلة للفرد بالدولار خلال الفترة (2000-2020)؛ حيث بلغت أدنى قيمة لها عام 2011؛ عندما بلغت 0.34 دولار للفرد الواحد في المتوسط، بينما بلغت أعلى قيمة لها عام 2013؛ حين بلغت 62.36 دولار في المتوسط للفرد الواحد؛ ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى أن الفترة ما بعد أحداث يناير 2011 قد شهدت استقبال الدولة للعديد من المساعدات الاقتصادية الرسمية خاصةً من جانب دول الخليج؛ وهو ما يتضح جليًّا في حجم المبالغ المستلمة من الجانب المصري؛ حيث استقبلت مصر 5.51 مليار دولار عام 2013 ، بينما استقبلت مصر أقل قيمة لها من المساعدات عام 2017؛ حيث استقبلت 30 مليون دولار فقط؛ لذلك أيضًا ارتفعت صافي المساعدات الرسمية المستقبلة كنسبة من الناتج القومي الإجمالي عام 2013 لتبلغ 1.96% مُقابل 0.01% فقط عام 2017، ونفس الحال أيضًا بالنسبة لصافي المساعدات الرسمية المستقبلة كنسبة من التكوين الرأسمالي؛ حيث بلغت أعلى نسبة لها 13.45% عام 2013، بينما بلغت أقل نسبة لها 0.09% عام 2017.

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن كثرة حجم المساعدات لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتسريع وتيرة عملية التنمية الاقتصادية؛ إذ أن العبرة هنا بكيفية تخصيص تلك الأموال في أماكنها الصحيحة وإنفاقها بالطريقة الصحيحة، وهنا يجب التنويه إلى أن دراسة (Rasha M. Elakkad & Asmaa M. Hussein, 2021) [1]، والتي ركزت على دراسة أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي لمصر خلال الفترة (1965- 2020)؛ قد وجدت أن وجود تناقض واضح في النتائج؛ حيث تؤثر المساعدات الخارجية بشكل إيجابي على إجمالي المدخرات المحلية، ولكنها في الوقت نفسه تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي.

1 - Rasha M. Elakkad & Asmaa M. Hussein, **Op cit.,** p. 33

ج- تطور مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

حاولت الحكومات المصرية المتعاقبة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك منذ صدور قوانين الاستثمار المختلفة، ولكن على الرغم من ذلك فقد شهدت صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تذبذبات واضحة وضعفًا عامًّا؛ حيث بلغ إجمالي صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر خلال الفترة (1974 – 2017) 104.71 مليار دولار فقط، أي بمتوسط سنوي بلغ 2.55 مليار دولار فقط[1]، كما شهدت الفترة ما بعد عام 2017 انخفاض واضح في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة الأحداث الاقتصادية السلبية التي يُمر بها العالم خلال تلك الفترة من آثار لجائحة كورونا، وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، ومشاكل سلاسل الإمداد، والحرب الروسية الأوكرانية. ويوضح الجدول التالي تطور مؤشرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر خلال الفترة (2000– 2020).

جدول (2)

مجموعة من مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر خلال الفترة (2000– 2020)

السنة	التدفقات الداخلة بالمليار دولار	التدفقات الخارجة بالمليار دولار	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	نسبة التدفقات الداخلة من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التدفقات الخارجة من الناتج المحلي الإجمالي
2000	1.24	0.05	1.18	1.24	0.05
2001	0.51	0.01	0.50	0.53	0.01
2002	0.65	0.03	0.62	0.76	0.03
2003	0.24	0.02	0.22	0.30	0.03
2004	1.25	0.16	1.09	1.59	0.20
2005	5.38	0.09	5.28	6.00	0.10
2006	10.04	0.15	9.89	9.35	0.14

1- يوسف إبراهيم كمال السيد: "أثر سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر- نموذج قياسي"، **رسالة دكتوراه** (القاهرة: جامعة عين شمس، 2019)، ص 13

0.51	8.88	10.91	0.66	11.58	2007
1.18	5.83	7.57	1.92	9.49	2008
0.30	3.55	6.14	0.57	6.71	2009
0.54	2.92	5.21	1.18	6.39	2010
0.27	0.20-	1.11-	0.63	0.48-	2011
0.08	1.00	2.59	0.21	2.80	2012
0.10	1.45	3.89	0.30	4.19	2013
0.08	1.51	4.36	0.25	4.61	2014
0.06	2.10	6.74	0.18	6.93	2015
0.06	2.44	7.90	0.21	8.11	2016
0.08	3.14	7.21	0.20	7.41	2017
0.13	3.26	7.82	0.32	8.14	2018
0.13	2.97	8.61	0.41	9.01	2019
0.09	1.60	5.53	0.33	5.85	2020

Source: World Bank Database
https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep?view=chart

يتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في مصر خلال مجمل الفترة (2000– 2020)؛ حيث ارتفعت هذه التدفقات من 1.24 مليار دولار عام 2000 إلى 5.85 مليار دولار عام 2020، ولكن يُلاحظ أيضًا وجود تذبذبات كبيرة في متغير الاستثمار الأجنبي المُباشر خلال الفترة ذاتها؛ حيث ارتفعت التدفقات من 1.24 مليار دولار عام 2000 إلى 11.58 مليار دولار عام 2007، لكن سرعان ما انخفضت تلك التدفقات بعد ذلك لتصل إلى 6.39 مليار دولار عام 2010، ولم يتوقف الأمر عند ذلك بل تحولت تلك التدفقات لقيمة سالبة بلغت – 0.48 مليار دولار عام 2011؛ ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى أحداث ثورة يناير 2011 ثم عاودت تلك التدفقات الارتفاع مرة أخرى لتتصل إلى 9.01 مليار دولار عام 2019، ولكنها انخفضت لتبلغ 5.85 مليار دولار عام 2020؛ ويرجع ذلك إلى آثار جائحة كورونا التي أثرت على كافة اقتصادات العالم. أمّا بالنسبة للتدفقات النقدية الخارجة؛ فقد بلغت أقل قيمة لها 10 مليون دولار عام 2001 ، وبلغت أعلى قيمة لها 1.92 مليار دولار عام 2008؛ وذلك بسبب آثار الأزمة الاقتصادية العالمية.

أمّا صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر؛ فهي تسير بشكل كبير وفقًا للتدفقات النقدية الداخلة؛ حيث ارتفعت تلك التدفقات خلال مُجمل الفترة (2000-2020)؛ حيث بلغت صافي التدفقات 5.53 مليار دولار عام 2020 مُقابل 1.18 مليار دولار عام 2000، كما شهد المتغير ذاته تذبذبات كبيرة متأثرة بالأحداث التي مر بها الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة، وبنفس الأسباب التي تم التطرق إليها عند تناول التدفقات الداخلة. أمّا فيما يتعلق بنسبة التدفقات الداخلة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ فقد بلغت أقصى معدل لها عام 2006؛ حيث بلغت النسبة 9.35%، بينما بلغت أقل نسبة لها – 0.20%، أمّا فيما يتعلق بنسبة التدفقات الخارجة للناتج المحلي الإجمالي؛ فقد اتضح أن تلك النسبة بلغت أقصى قيمة لها عام 2008؛ وذلك عندما بلغت 1.18%؛ وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية، بينما 0.01% عام 2001.

وترى **الدراسة** مما سبق أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر يُعد متغيرًا شديد الحساسية للتغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية والمحلية؛ لذلك توصي الدراسة بضرورة التعامل مع تلك المتغير بحذر شديد من جانب صانعي السياسات الاقتصادية.

سادسًا: نقاط الضعف والقوة لمصادر تمويل التنمية في مصر

أ- نقاط الضعف

تنقسم نقاط الضعف الخاصة بمصادر تمويل التنمية الاقتصادية في مصر إلى ثلاث نقاط فرعية، هي: التهرب الضريبي، وتدني مستويات الدخول، وكبر حجم الاقتصاد غير الرسمي، وفيما يلي تناولًا لكل نقطة منهم على حدة.

- **التهرب الضريبي**

يُعد التهرب من الضرائب المباشرة على الأرباح والدخول أكثر أنواع التهرب الضريبي حدوثًا في مصر، ولكن بالطبع هذا لا ينفي وجود تهرب بين الأنواع المختلفة الأخرى من الضرائب سواء على الاستهلاك أو على القيمة المضافة، أو التهرب الجمركي، ولكن التهرب الخاص بالضرائب غير المباشرة يحدث بمستويات أقل من تلك التي تحدث بالنسبة للضرائب المباشرة، ولكن يرجع ذلك بشكلٍ مباشر إلى صعوبة إحكام الرقابة على جميع مسارات الدخل الذي يتحصل عليه المواطنون خاصةً في الدول النامية التي تتسم بوجود فئات كثيرة تعمل داخل الاقتصاد غير الرسمي[1].

1- محمد ذكي: "**التهرب الضريبي كيفية قياسه وسُبل معالجته**" (القاهرة: مركز دعم المعلومات واتخاذ القرار – مجلس الوزراء، 2021)، ص 3

ينبغي هنا التفرقة بين نوعين من التهرب الضريبي، يتمثل الأول في التهرب الناتج من العمل أو ممارسة النشاط في إطار الاقتصاد غير الرسمي، والذي يُقدر بنحو 63% من حجم المشتغلين في مصر، وفقًا لمنظمة العمل الدولية. بينما يتمثل النوع الثاني من التهرب في الشركات والأفراد يعملون في إطار الاقتصاد الرسمي، ولكنهم لا يفصحون بشكل كامل عن جميع مصادر دخلهم أو لا يلتزمون بإمساك دفاتر محاسبية منتظمة، ويوضح الجدول التالي مصادر الإيرادات الضريبية للضرائب المباشرة على الدخول والأرباح في مصر خلال العام المالي 2020/ 2021

جدول (3)

نسب مصادر الإيرادات الضريبية المباشرة في مصر خلال العام المالي 2021/2020

الضريبة	النسبة المئوية	احتمال وجود تهرب ضريبي
الضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين	%27.6	ــــ
ضريبة المرتبات	%16.9	لا يوجد
ضريبة النشاط التجاري والصناعي	%9.4	يوجد
ضريبة النشاط المهني غير التجاري	%1.1	يوجد
ضريبة الثروة العقارية	%0.2	يوجد
الضرائب على دخول الأشخاص الاعتباريين	%48.5	ــــ
ضرائب البترول	%9.1	لا يوجد
ضرائب قناة السويس	%7.5	لا يوجد
ضرائب الشركات	%31.9	يوجد
الضرائب على رؤوس الأموال المنقولة	%5.5	لا يوجد
ضرائب الدمغة	%6.2	لا يوجد
الضرائب على الأذون والسندات	%11.9	لا يوجد
ضرائب على الأرباح الرأسمالية	%0.3	لا يوجد

المصدر: وزارة المالية: "البيان المالي للموازنة العامة للدولة 2021"، تقرير سنوي (القاهرة: وزارة المالية، 2020)، ص 12

يتضح من الجدول السابق أن نسبة مصادر الإيرادات الخاصة بالضرائب المباشرة، والتي يُمكن أن يحدث بها تهرب ضريبي تصل إلى 42.6%، وهي تُعد كبيرة نسبيًّا،

وذلك فضلًا عن التهرب الضريبي أيضًا الذي يُمكن أن يُحدث في المصادر الضريبية غير المباشرة، ويُمثل ذلك عائقًا كبيرًا أمام عملية التنمية الاقتصادية وتمويلها في مصر لسببين، أولهما: أن الإيرادات الضريبية تُعد أكبر مصدر من مصادر الإيرادات الحكوميّة، وثانيهما: أن مصر تلجأ للاقتراض الخارجي بشكل كبير ويؤدي وجود مزيد من التهرب الضريبي إلى الاعتماد بصورة أكبر على الاقتراض الخارجي وهو مصدر غير وطني ومُكلف جدًا خاصةً في ظل ظروف نقص النقد الأجنبي التي تُعاني منه مصر مع بداية الحرب الروسية الأوكرانية.

- **تدني مستويات الدخول**

تُمثل مستويات الدخول في أي دولة عنصرًا هامًا لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، وذلك على الرغم من أنها عنصرًا ليس مباشرًا للتمويل؛ حيث تُعد الدخول مصدرًا هامًا للادخار على مستوى الدولة ككل؛ ومن ثم فإن تدني مستويات الدخول يؤدي إلى تدني مستويات الادخار، وتُعاني الدول النامية ومنها مصر من تدني مستويات الدخول، ويوضح الشكل التالي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (2000 -2020).

شكل (7)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر بمعيار القوة الشرائية خلال الفترة (2000 -2020)

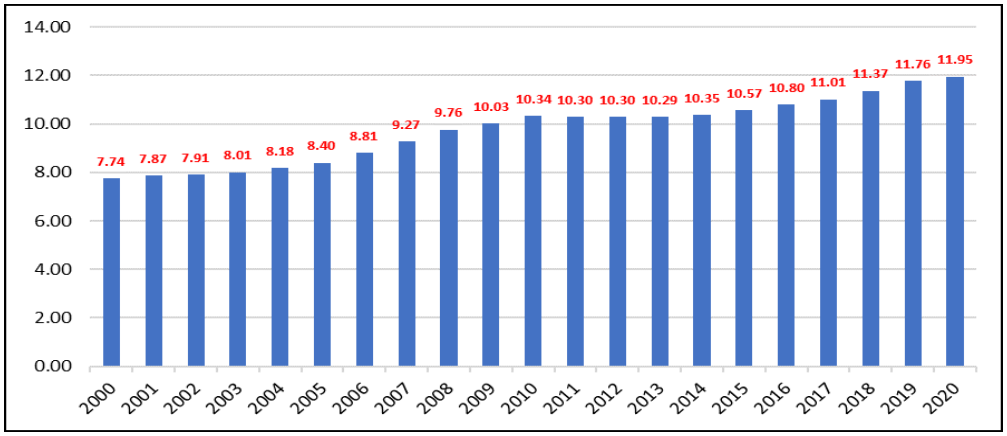

Source: World Bank Database, Egypt Profile
https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep?view=chart

يتضح من الشكل السابق ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج وفقًا لمعيار القوة الشرائية من 7.74 ألف دولار عام 2000 إلى 11.95 ألف دولار عام 2020، وعلى الرغم من ارتفاع تلك النسبة خلال فترة الدراسة بشكلٍ عام، إلا أن هذه المستويات من الدخول تظل ضعيفة نسبيًا عند المُقارنة بالعديد من الدول؛ ويُمكن الاستدلال أيضًا بالميل الحدي للاستهلاك هنا وارتفاع نسبته لتصل إلى 93.7% وفقًا لإحصائيات البنك الدولي لعام 2020؛ ومن ثم يصعب الوصول إلى مستويات من الادخار يُمكن الاعتماد عليها في تمويل عملية التنمية الاقتصادية في مصر، وتتمثل المشكلة الأكبر في أن نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج أقل بكثير من معدلات التضخم في مصر، ويوضح الشكل التالي معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج خلال الفترة (2000-2020).

شكل (8)

معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج خلال الفترة (2000- 2020)

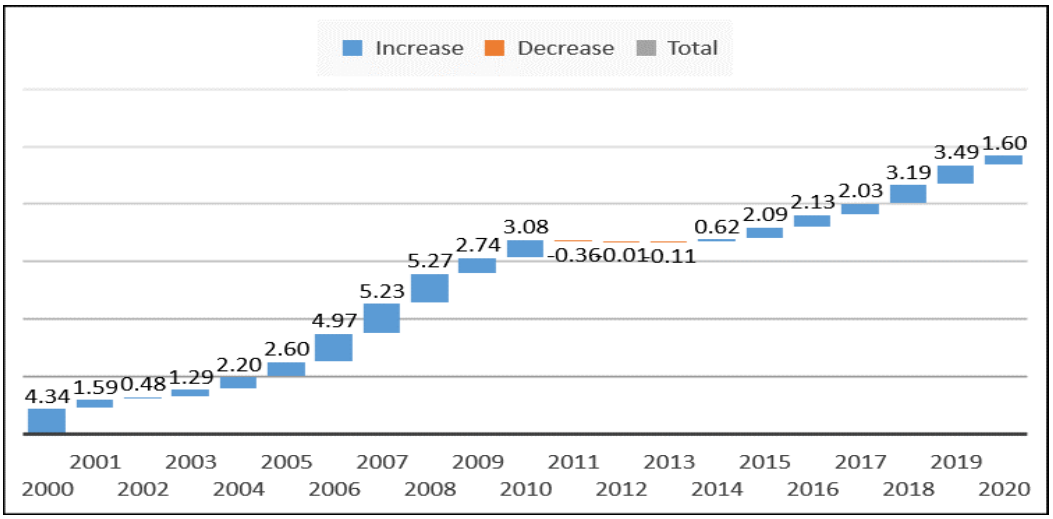

Source: World Bank Database, Egypt Profile
https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep?view=chart

يتضح من الشكل السابق أن معدل نمو متسوط نصيب الفرد من الناتج في مصر ينمو بنسب منخفضة نسبيًا؛ حيث بلغت أكبر نسبة زيادة 5,23% عام 2007، ولكن في الوقت ذاته كانت هناك أعوام معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج قيمًا

سالبة وهي سنوات 2011، 2012، 2013؛ ويرجع ذلك بشكلٍ رئيسي إلى الأحداث السياسية التي شهدتها مصر خلال تلك الفترة، ولكن تنبغي الإشارة أن معدلات النمو كانت متواضعة إلى درجة كبيرة حتى بالمقارنة مع معدلات التضخم في مصر خلال تلك الفترة.

- كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي

شهد القطاع غير الرسمي في مصر نموًّا سريعًّا منذ مطلع الألفية الجديدة؛ ويُمكن إرجاع هذا النمو إلى مجموعة عوامل منها قدرة القطاع غير الرسمي على خلق فرص العمل للقوة العاملة المتنامية في مصر منذ نهاية التسعينات، بالإضافة إلى قدرة هذا القطاع على الهروب وعدم الالتزام بكافة الأنظمة الحكومية الصارمة المُنظمّة للعمل مثل النظام الضريبي، وقوانين التأمينات الاجتماعية، والتأمينات الصحية. ورغم توفير هذا القطاع للكثير من فرص العمل في مصر إلا أن الوظائف في القطاع غير الرسمي تتسم بانخفاض الأجور وعدم الاستدامة وسوء ظروف العمل، وفي الوقت نفسه تتسم الكثير من الوظائف في القطاع الرسمي بعدم الاستقرار؛ نظرًا لغياب تغطية الضمان الاجتماعي وعقود العمل؛ إذ يرفض أصحاب العمل تحرير عقود مُلزمّة ويشكون من ارتفاع تكلفة تطبيق نظام الضمان الاجتماعي[1].

ترى الدراسة أن ثمة معوقات حقيقية ناتجة عن كبر حجم القطاع غير الرسمي تقف أمام عملية التنمية الاقتصادية، أولها: أن هذا القطاع يؤدي إلى وجود تهرب ضريبي على أكثر من مستوى ضريبي سواء من ناحية الضرائب على المرتبات، أو من ناحية الضرائب على الأرباح، أو من ناحية ضرائب القيمة المُضافة. وثانيها: أن هذا القطاع يؤدي إلى تدني أوضاع العمالة؛ ومن ثم تدهور مستويات معيشة الأفراد. وثالثها: غياب الرقابة على هذا القطاع وعدم توافر بيانات حقيقية عنه.

---

1 – رضوى سامي أبو شادي: "التحديات التي تواجهها المرأة في القطاع غير الرسمي للمشروعات الصغيرة"، **ملتقى السياسات العامّة** (القاهرة: الجامعة الأمريكية بالقاهرة، 2018)، ص 1

ب- نقاط القوة

يُمكن تقسيم نقاط القوة التي تحظى بها مصر فيما يتعلق بدعم خطط ومصادر تمويل عملية التنمية الاقتصادية إلى اثنين من النقاط هما: زيادة معدلات تحقق الشمول المالي، ودعم المنظمات الدولية لخطط التنمية الاقتصادية، وذلك على النحو التالي:

- **زيادة معدلات تحقق الشمول المالي:**

يُعد الشمول المالي واحدًا من الموضوعات الهامّة، والتي يُمكن أن تُساهم في تمويل عملية التنمية الاقتصادية سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل، وذلك من خلال مجموعة من النقاط الهامّة، أولها: زيادة دمج المُهمشين داخل القطاع المالي وهو ما يعود بالنفع على الدولة من حيث التعرف على كافة مصادر الدخول وإمكانية فرض ضرائب عليها. وثانيها: أن زيادة درجة الشمول المالي يؤدي إلى إمكانية استفادة الأفراد من التمويل الذي تُقدمه الجهات المصرفية؛ ومن ثم إمكانية قيام هؤلاء الأفراد بفتح مشروعات والاستفادة من تلك التمويلات وتكوين ثروات على المدى البعيد؛ ومن ثم رفع معدلات الادخار، وارتفاع حجم الحصيلة الضريبية. وثالثها: أن دمج الأفراد المُهمشين في القطاع المالي للدولة يُعد في حد ذاته تقليل من التهميش وزيادة لدرجة رفاهية الأفراد، ورابعها: أن الشمول المالي يُقلل من الفقر، كما أنه يؤدي إلى زيادة رجة تمكين النساء[1].

- **دعم المنظمات الدولية لخطط التنمية الاقتصادية في مصر:**

ينقسم شركاء التنمية في مصر إلى فئتين أساسيتين، تتمثل الفئة الأولى في شركاء التنمية مُتعددي الأطراف، وهم: البنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، وبنك الاستثمار الأوروبي، والاتحاد الأوروبي، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق الأوبك للتنمية

1- أحمد علي حسن علي: "أثر الشمول المالي على الفقر في مصر وكينيا منذ عام 2005"، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: كلية الدراسات الأفريقية العُليّا، 2022)، ص ص 22- 23

الدولية. أمّا بالنسبة لشركاء التنمية الثنائيين فيتمثلوا في لجنة المساعدة الإنمائية والتي بها دول مثل إسبانيا، وألمانيا، والصين، وفرنسا، وإيطاليا، وسويسرا، وفنلندا، وكوريا الجنوبية، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، بالإضافة إلى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق خليفة لتطوير المشاريع[1].

تصدر البنك الدولي قائمة شركاء التنمية سواء الثنائيين أو مُتعددي الأطراف خلال الفترة (2015– 2019)؛ حيث ساهم بما نسبته 32% من إجمالي قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية، ثم تلاه بنك التنمية الأفريقي، والصندوق السعودي للتنمية، واليابان؛ ليُساهم كل منهم في المتوسط بنسبة قدرها 8% عن الفترة نفسها، ويظهر قطاع الكهرباء والطاقة كمجال تعاون مُهم لعشرة من أصل 14 شريكًا للتنمية، أمّا قطاع الإسكان والمرافق فهو مذكور بوضوح لدى سبعة من شركاء التنمية[2].

ج– التهديدات

يُمكن تقسيم التهديدات الخارجية التي تُهدد خطط ومصادر تمويل التنمية في مصر إلى اثنين من التهديدات هما:

- **الحرب الروسية الأوكرانية**

تلعب كل من أوكرانيا وروسيا دورًا هامًّا في إنتاج وإمدادات الغذاء على مستوى العالم؛ حيث تُعد روسيا أكبر مُصدِر للقمح في العالم، بينما تُعد أوكرانيا خامس أكبر مُصدِر للقمح، وهما معًّا يوفران ما نسبته 30% من محصول القمح للعالم، كما يوفران 32% من الشعير، و52% من زيت عباد الشمس، كما يقومون بتصدير أكثر من ثلث الحبوب على مستوى العالم، كما يُمكن اعتبار روسيا لاعبًّا أساسيًّا في سوق الطاقة العالمية؛ حيث تمثل 18% من صادرات الفحم العالمية، و 11% من النفط، و 10%

1– روضة سعيد علي. **التعاون الإنمائي الدولي**. محمود محيي الدين (محرر) "تقرير تمويل التنمية المستدامة في مصر" (القاهرة: جامعة الدول العربية، 2022)، ص 302

2– المرجع السابق مباشرة، نفس الصفحة

من الغاز، كما تأتي روسيا في المرتبة الأولى عالميًّا في تصدير الأسمدة النيتروجينية، وهي في الوقت ذاته ثاني أكبر مورد للأسمدة البوتاسية والفوسفورية على مستوى العالم، وتُقدر صادراتها بنحو 14% من إجمالي التجارة العالمية للأسمدة النيتروجينية (اليوريا والأمونيا)، وتقريبًا 13% من صادرات الفوسفات، و21% من أسمدة البوتاسيوم[1].

تُعد مصر من أكثر دول العالم تضررًا من جراء هذه الأزمة؛ حيث تقوم مصر باستيراد 12.9 مليون طن قمح من روسيا وأوكرانيا معًا، أي ما يُمثل80% من وارداتها من محصول القمح، وفي ظل ارتفاع أسعار القمح الناتج عن الحرب؛ فإن الموازنة العامة سوف تتكبد تكاليف كبيرة لتدبير احتياجات مصر من الحبوب عمومًا والقمح خصوصًا، ولا تتوقف الأزمة بالنسبة لمصر عند القمح؛ حيث تُعاني مصر أيضًا بسبب ارتفاع أسعار الطاقة؛ حيث تقوم مصر باستيراد جزء كبير من المنتجات البترولية لتلبية حاجاتها، فضلًا عن تضرر قطاع السياحة بشدة؛ حيث تُمثل السوق الروسية والأوكرانية حوالي 40% من سوق السياحة المصري[2].

- **الأزمات الاقتصادية العالمية:**

باتت الأزمات الاقتصادية أمرًا مُكررًا بشكلٍ واضح منذ الربع الأخير من القرن العشرين، مع زيادة حدتها وتأثيرها منذ الأزمة المالية العالمية 2008، وذلك قياسًا على ما كانت عليه في فترة ما بعد الحرب لعالمية الثانية. وتنبغي الإشارة إلى أن هناك عددًا كبيرًا من الأزمات ينطوي تحت مصطلح الأزمة المالية أو الاقتصادية، يُمكن أن ينشأ كل منها على حدة، أو تتزامن مع بعضها البعض في شكل تغذية متبادلة[3].

1- عيد رشاد عبد القادر: "الآثار المتوقعة للأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة (القاهرة: جامعة عين شمس، المجلد 52، العدد 4، 2022)، ص 651

2- عيد رشاد عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص 652

3- سلوى فؤاد صابر: "الأزمات العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري مع التركيز على الأزمة الاقتصادية الآسيوية والأزمة التمويلية العالمية الأخيرة"، **المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة بجامعة الأزهر** (القاهرة: جامعة الأزهر، المجلد 7، العدد 2، 2010)، ص 358

خلال الفترة (2008– 2022) أي خلال 15 عامًا فقط، شهد العالم ثلاث أزمات اقتصادية كبيرة، أولها الأزمة المالية العالمية 2008، وثانيها أزمة جائحة كورونا 2020، وثالثها الأزمة الناتجة عن الحرب الروسية –الأوكرانية، وقد أحدثت تلك الأزمات تأثيرات بالغة على كافة اقتصادات العالم سواء النامية أو المُتقدمّة.

د– الفرص

تتمثل الفرص الخاصة بمصادر تمويل التنمية في مصر في الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية التي استطاعت أن تُقدم نجاحات وتُحرز تقدمًا ملحوظًا فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى محاولة استغلال المساعدات التنموية الموجهة للدول النامية بوجهٍ عام ومصر بوجه خاص، وعلى الرغم من أن حجم المساعدات الإنمائية لمصر قد انخفضت خاصةً خلال الفترة (2013– 2020)؛ حيث انخفضت من 5.51 مليار دولار عام 2013 إلى 1.56 مليار دولار عام 2020، إلا أنه يُمكن الاستفادة من خبرات المنظمات الدولية الداعمة لمصر في مجالات التنمية سواء كان من جانب شركاء التنمية متعددي الأطراف مثل البنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، وبنك الاستثمار الأوروبي، والاتحاد الأوروبي، أو من خلال شركاء التنمية الثنائيين المتمثلين في لجنة المساعدة الإنمائية والتي بها دول مثل إسبانيا، وألمانيا، والصين، وفرنسا، وإيطاليا، وسويسرا، وفنلندا، وكوريا الجنوبية.

ترى الدراسة أن إمكانية الاستفادة من شركاء التنمية متعددي الأطراف يُمكن أن يكون أكثر فعالية من شركاء التنمية الثنائيين؛ إذ تتمتع مؤسسات مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي بخبرات كبيرة فيما يتعلق بالتنمية، كما تمتلك هذه المؤسسات العديد من الكوادر والخبرات التي يُمكن أن تكون داعمًا قويًا لصُناع القرار في مصر.

- **نتائج الدراسة:**

بعد عرض وتحليل مصادر تمويل عملية التنمية الاقتصادية في مصر يُمكن التوصل لمجموعة من النتائج الهامة أبرزها ما يلي:

1- تواضع معدلات الادخار في مصر، بالشكل الذي يصعب معه الاعتماد على هذا المصدر لتمويل عملية التنمية الاقتصادية في مصر؛ حيث بلغت نسبة انخفاض نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي المصري 6.25% فقط عام 2020؛ ويرجع ذلك بشكلٍ رئيسي لكبر حجم القطاع غير الرسمي.

2- لم تطرأ على نسبة الحصيلة الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي المصري أي تغيرات جوهرية إيجابية؛ حيث انخفضت تلك النسبة من 15.65% عام 2000 إلى 14.2% عام 2019، وذلك بسبب ظاهرة التهرب الضريبي.

3- تُعاني مصر من ارتفاع حجم الدين الخارجي؛ إذ تضاعف حوالي أربعة مرات خلال الفترة (2014- 2022)؛ مما بات صعبًّا تسديد الالتزامات الناتجة عن هذا الدين خاصةً وأن جزء كبير من هذا الدين قصير الأجل.

4- وجود تذبذبات كبيرة فيما يتعلق صافي مساعدات التنمية الرسمية المستقبلة للفرد بالدولار خلال الفترة (2000- 2020) مع وجود دراسات تُشير إلى الأثر السلبي لزيادة تلك المساعدات في مصر على النمو الاقتصادي لمصر.

5- تُعاني مصر من انخفاض صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر؛ ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب الناتجة عن تدهور أداء الاقتصاد المصري من ناحية، وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي بعد جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية.

- **توصيات الدراسة:**

1- ضرورة بذل كافة الجهود الخاصة بمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، وذلك عن طريق إدماج القطاع غير الرسمي داخل القطاع الرسمي، ورفع معدلات الشمول المالي.

2- محاولات رفع متوسطات الأجور ودخول الأفراد؛ كي يتسنى لهم القيام بعمليات الادخار، وذلك عن طريق تشجيع ريادة الأعمال، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3- ضرورة الاستفادة من دعم المنظمات الدولية لخطط التنمية الاقتصادية في مصر خاصةً تلك المؤسسات الداعمة لأهداف التنمية المُستدامّة، وسواء كان هذا الدعم ماديًّا أو فنيًّا.

4- الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية التي استطاعت أن تُقدم نجاحات وتُحرز تقدمًّا ملحوظًّا فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المُستدامّة.

- **قائمة المراجع:**

أولًا: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

1. رضوى سامي أبو شادي: "التحديات التي تواجهها المرأة في القطاع غير الرسمي للمشروعات الصغيرة"، **ملتقى السياسات العامّة** (القاهرة: الجامعة الأمريكية بالقاهرة، 2018).
2. روضة سعيد علي. **التعاون الإنمائي الدولي**. محمود محيي الدين (محرر) "تقرير تمويل التنمية المستدامة في مصر" (القاهرة: جامعة الدول العربية، 2022).
3. محمد ذكي: "**التهرب الضريبي كيفية قياسه وسُبل معالجته**" (القاهرة: مركز دعم المعلومات واتخاذ القرار – مجلس الوزراء، 2021).
4. علي لطفي: "**اقتصاديات المالية العامة**" (القاهرة: مكتبة جامعة عين شمس، 2003).
5. زينة عبلة: "**التحديات التي تواجه فعالية تمويل التنمية**": **ما دور كمنظمات المجتمع المدني في البلدان العربية؟**" (بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2017).
6. جمعون نوال: "**دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية**" (**الجزائر**: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005).

ب. التقارير:

- وزارة المالية: "البيان المالي للموازنة العامة للدولة 2021"، **تقرير سنوي** (القاهرة: وزارة المالية، 2020).

ج. المقالات:

1. جوهرة زازة: الاعتماد على مصادر التمويل المحلي لتحقيق التنمية الاقتصادية: عرض تجربة الهند، **مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية** (الجزائر: جامعة طاهري محمد بشار– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018).
2. سحنون محمد: "**دور التجارة الخارجية في تمويل التنمية الاقتصادية**" (الجزائر: جامعة قسنطينة، المجلد 1، العدد 2، د.ت).
3. سلوى فؤاد صابر: "الأزمات العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري مع التركيز على الأزمة الاقتصادية الآسيوية والأزمة التمويلية العالمية الأخيرة"، **المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة بجامعة الأزهر** (القاهرة: جامعة الأزهر، المجلد 7، العدد 2، 2010).

4. السيد أحمد صادق إسماعيل: "أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1990 – 2018)"، **مجلة البحوث المالية والتجارية** (بورسعيد: كلية التجارة – جامعة بورسعيد، المجلد 22، العدد 2، 2021).

5. عيد رشاد عبد القادر: "الآثار المتوقعة للأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** (القاهرة: جامعة عين شمس، المجلد 52، العدد 4، 2022).

د. الرسائل:

1- أحمد علي حسن علي: "أثر الشمول المالي على الفقر في مصر وكينيا منذ عام 2005"، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: كلية الدراسات الأفريقية العُليّا، 2022).

2- عبد اللطيف مصيطفى: تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية: دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008).

3- يوسف إبراهيم كمال السيد: "أثر سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر – نموذج قياسي"، **رسالة دكتوراه** غير منشورة (القاهرة: جامعة عين شمس، 2019).

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية

A- Articles:

1- Rasha M. Elakkad & Asmaa M. Hussein: "The Effect of Official Development Assistance on Domestic Savings and Economic Growth in Egypt", **International Journal of Economics and Finance** (Vancouver: Canadian Center of Science and Education, Vol. 13, No.12, 2021).

2- Tarek Ben Ali & Tarek Sadraoui: “External Debt and Financing of Economic Development: Evidence from North African Countries”, **Journal of North African Research in Business** (N.C: IBIMA Publishing, Vol. 2013, 2013).

B- Internet Sources:

1- https://countryeconomy.com/countries/egypt

2- World Bank Database, Egypt Profile:
https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep?view=chart